وهكذا، رفع وزراء الخارجية مشاريع قرارات متفق عليها بشأن الادانة العربية للسياسة الأميركية، وخصوصاً، للتحالف الاستراتيجي الأميركي ــ الاسرائيلي، وكذلك بادانة المشاركة الأوروبية الغربية في قوات سيناء، متعددة الجنسية، بعد أن أعلنت أربع من دول أوروبا الغربية عزمها على المشاركة في هذه القوات. وإلى هذا، أكدت مشاريع القرارات الاتفاق العربي السابق بشأن ادانة سياسة كامب ديفيد والاستمرار بمقاطعة النظام المصري الذي يلتزم بهذه السياسة. وكان هناك، أيضاً، مشروع قرار خاص بالوضع في لبنان، مع التأكيد على الموقف العربي التقليدي الداعم للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

أما الموضوع الذي دارت بشأنه أطول المناقشات ولم ينته الوزراء إلى اتفاق حوله، فهو مشروع المبادرة السعودية. وقد أظهرت المناقشات موقفاً باتاً لأعضاء جبهة الصمود والتصدي ومعهم العراق، برفض المشروع؛ وأظهرت، إلى هذا، أن عدداً آخر من الدول العربية لا يؤيد المبادرة كما هي بحذافيرها، بل يعترض على جوانب فيها، أو يرهن موافقته عليها بتوافر الاجماع العربي الكامل حولها، وهو إجماع لم يتوافر، مما يعني رفضها في المحصلة.

وبرغم هذا الخلاف، وحدته، وبرغم إعلان وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، عن استعداده لسحب المشروع، فإن مؤتمر وزراء الخارجية ترك أمر البت بهذه المسألة لمؤتمر القمة.

ومن الواضح، أن السعودية التي ظلت تروّج، طوال الأسابيع السابقة، أنباءً تفيد بأن معظم الدول العربية تؤيد مبادرتها، قد أملت بأن تختلف الصورة في مؤتمر القمة عما هي عليه في مؤتمر وزراء الخارجية. وقد انطلقت السعودية، في هذا، من اعتقاد عبّر عنه، فيما بعد، ناطق رسمي باسمها حين قال: إن المشروع السعودي «حظي منذ اعلانه بتأييد فوري عام من غالبية الدول العربية الشقيقة، والدول الاسلامية والافريقية والدول الغربية» (**النهار**، ١٩٨١/١١/٢٧).

لكن هذا الأمل لم يصمد أمام الواقع الذي كشفت عنه نتائج مؤتمر وزراء الخارجية، كما رأينا، كما أنه لم يصمد، أيضاً، أمام الواقع الماثل الذي أظهرته الجلسة اليتيمة للقمة، كما سنرى.

وفي الفترة القصيرة التي انقضت بين اجتماعي الخارجية والقمة، طرأ تطور جديد مفاجىء؛ إذ اتضح أن الرئيس السوري، حافظ الأسد، مثله في هذا مثل رئيسين آخرين لدول جبهة الصمود والتصدي، لن يحضر القمة. وإذا كان غياب الرئيسين الشاذلي بن جديد ومعمر القذافي من شأنه أن ينقص من قيمة اجتماع القمة دون شك، فإن غياب الرئيس الأسد يحمل ما هو أبعد من هذا؛ ذلك أن سوريا، إلى جانب منظمة التحرير، هي الطرف المعنيّ أكثر من غيره من الأطراف العربية بالمبادرة السعودية؛ ولموافقتها أو عدم موافقتها على المشروع السعودي تأثير كبير في إنجاح المبادرة أو إفشالها، أكثر مما هو الأمر بالنسبة لبقية دول جبهة الصمود.

وفي كل الأحوال، فإن غياب الرئيس الأسد، وهو الغياب الهام الذي انضاف إلى غياب رؤساء آخرين، قد أثار حفيظة ملك المغرب، البلد المضيف، كما أن هذا الغياب زعزع أسس الدعاية السعودية، وقلل من أهمية المؤتمر قبل التئام اجتماعاته.

تأجيل بمثابة الالغاء

في ظل هذه الأجواء، التأمت جلسة المؤتمر الأولى، والتي كانت الأخيرة. ويبدو أن مشاورات عاجلة قد جرت بين الملك المضيف وولي العهد السعودي، الأمير فهد، الذي ناب عن الملك خالد في تمثيل بلاده، وفي ضوئها اتخذ القرار الذي أعلنه الملك الحسن الثاني فور الفراغ من مراسم افتتاح المؤتمر (راجع موجز محضر الجلسة الوحيدة في **السفير**، ١٩٨١/١٢/٣). وكان القرار المفاجىء هو الاعلان عن تأجيل جلسات المؤتمر على أن يلتقي وزراء الخارجية في وقت قريب، لاتاحة الفرصة أمام مزيد من المشاورات، حتى تتهيأ أجواء أفضل لاستئناف اجتماعات القمة من جديد.

هذا القرار خلق بلبلة، زيادة على البلبلة التي أحدثها الخلاف الحاد حول المبادرة السعودية. وبالرغم من أن كثيرين توقفوا عند هذا القرار فإن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وحده، هو الذي تمسك بضرورة استمرار الاجتماعات وعرض المبررات الملائمة لمطلبه. وقد أظهر حديث عرفات في المؤتمر، وهو الوحيد من بين الرؤساء الأعضاء في جبهة الصمود، الذي أصدر قبل ذلك ايماءات علنية عن